الأنباء
السبت 13 يوليو 2013
أمة 2013

للتواصل: فاكس 222 72 830 - 222 72 857
إيميل maglesalomma@alanba.com.kw

طالب بسنّ حزمة قوانين تساهم وتساعد في تحسينها

سعد الخنفور: لا توجد بيئة اقتصادية جاذبة للاستثمار المحلي أو الأجنبي في الكويت

سعد الخنفور

اكد النائب السابق ومرشح الدائرة الرابعة سعد الخنفور ان الاقتصاد الكويتي يعاني نتيجة الصراعات بين النواب والحكومة طوال السنوات الماضية، معربا عن اسفه لعدم وجود بيئة جاذبة للاستثمار المحلي او الاجنبي في الكويت، ناهيك عن ان رؤوس الاموال المحلية تهرب من الكويت بسبب البيروقراطية الشديدة في العمل، ما جعل الكويت تتراجع على جميع الاصعدة التنموية والاقتصادية.

وطالب الخنفور بضرورة سن حزمة من القوانين الاقتصادية، لافتا الى ان المادة 20 من الدستور تنص على ان الاقتصاد الوطني اساسه العدالة الاجتماعية وقوامه التعاون العادل بين النشاط العام والنشاط الخاص، وهدفه تحقيق التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين.

واكد ان الفترة الماضية شهدت شللا تاما لمختلف مشاريع التنمية الاقتصادية رغم الفوائض المالية التي اتت نتيجة ارتفاع اسعار النفط، فالحكومة تتباطأ في تنفيذ المشاريع الكبرى، مبينا ان الخطة التنموية التي اقرت في مجلس الامة هي فعلا خطة تهدف لبناء وتوسعة البنية التحتية وتوفير متطلبات التنمية والتي تحتاج لغطاء تشريعي من خلال اقرار عدة تشريعات بامكانها نقل الخطة الى واقع عملي وملموس.

واشار الخنفور الى ان المرحلة المقبلة تتطلب تنقيح عدد من التشريعات الاقتصادية وتكاتف القطاعين الخاص والعام واتخاذ تدابير سريعة وحماسة تجاه الانفتاح لاقتصادي بما يسمح بالاستثمار في البنية التحتية والخدمات العامة وخفض هيمنة الدولة على موارد الاقتصاد والخدمات لمصلحة القطاع الخاص والبدء في خصخصة بعض قطاعات الدولة الخدماتية وتدعيم النظامين التجاري والمصرفي ليعملا في مناخ حر في ظل وجود نظم رقابية خالية من القيود غير الضرورية بما يساعد على انسياب الاموال من وإلى الكويت مع مراعاة النظم والقواعد الدولية التي تضمنت حسن استغلال تلك الاموال.

أثنى على خطوة تعيين أحد ذوي الاحتياجات الخاصة في منصب قيادي

يعقوب الصانع: سنفتح ملف المعاقين مرة أخرى في مجلس الأمة وسنطالب بوجود ممثلين برلمانيين لهم

يعقوب الصانع

تفاعلا مع مطالبات ذوي الاحتياجات الخاصة بادراج ملف المعاقين على جدول مرشحي مجلس الامة اعرب مرشح الدائرة الثالثة النائب السابق يعقوب الصانع عن تبنيه لأي مطلب من مطالب ذوي الاحتياجات الخاصة بعدما اثاروه من عدم اهتمام المرشحين بهم او ذكرهم في برامجهم الانتخابية.

وقال الصانع في تصريح ان ذوي الاحتياجات الخاصة يمثلون شريحة مهمة بالنسبة لمجتمع الكويت حيث يوجد عدد كبير من الاسر التي لديها معاقون وهو ما يتطلب تضافر الجهود لخدمة هذه الشريحة وذويهم، لما لقضيتهم من بعد انساني كبير لدمجهم في المجتمع حتى يشعروا بأنه لا فرق بينهم وبين المواطنين الاصحاء في الحقوق والواجبات.

وأضاف الصانع ان المعاق بدوره هو مواطن ومقيد في شهادة ميلاده وجنسيته وبطاقته المدنية انه كويتي وله نفس الحقوق والواجبات التي على المواطنين الاصحاء وهو ما ينبغي التعامل معه لأنه حق دستوري أصيل لهم كفله دستور الكويت، لا ان يعاملوا كأنصاف او أشباه مواطنين كما يظن البعض.

وتعهد الصانع في حال الوصول لمجلس الامة بحمل ملف ذوي الاحتياجات الخاصة لاسيما فيما ينادون به من تعديل على قانون المعاقين رقم 8/ 2010 الذي لم يطبق بشكل كامل وصحيح، مضيفا ان عددا من المواد في القانون ترجم بطريقة مختلفة مع اختلاف الجهة أو الوزارة المعنية بتطبيقه وليس بناء على متطلبات ذوي الاحتياجات الخاصة. كما تعهد الصانع بالعمل على احياء لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة في مجلس الامة والتي كانت بمنزلة المتحدث الناطق باسمهم، مضيفا بأنني سأعمل بأي طريقة على اعادة فتح ملف المعاقين مرة اخرى للتعديل على قانونهم لا سيما في مسألة تعريف المعاق التي ما زال يدور حولها جدل كبير يتسبب في اعطاء الحق لغير اصحابه وظلم هذه الشريحة.

وأكد حاجة شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة من المجتمع الى متطلبات الحياة اليومية المختلفة وتفعيل كافة الخدمات والمرافق الخاصة بهم في الاماكن والمنشآت العامة والاهلية، الامر الذي يحتاج الى تعاون بالغ من قبل السلطتين التشريعية والتنفيذية وجمعيات النفع العام ذات الصلة بهم للوصول الى صيغة توافقية تكفل راحة المعاقين.

وشدد الصانع على اهمية وجود ممثلين برلمانيين وحتى في السلطة التنفيذية لفئة ذوي الاحتياجات الخاصة لأنهم سيكون لهم دور بارز في وضع قضيتهم على المحك امام المسؤولين لأنهم أدرى بأمورهم ويعون الأمور التفصيلية لملف المعاقين، معربا عن أمله في وصول أحد ابناء ذوي الاحتياجات الخاصة الى قبة عبدالله السالم في مجالس الامة مستقبلا.

وأثنى الصانع على خطوة وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل بتعيين أول قيادي بتاريخ الكويت من فئة ذوي الاحتياجات الخاصة باختيار د.زكي السليمي وكيلا مساعدا للشؤون القانونية بالوزارة وهو القرار التاريخي غير المسبوق الذي يعتبر أول خطوة جريئة في تعيين اول مسؤول في وزارة الشؤون من ذوي الاحتياجات الخاصة، خاصة وانه عمل كبير الاختصاصيين القانونيين في الوزارة ويحمل شهادة الدكتوراه في القانون التجاري من بريطانيا ودرس في جامعة الكويت 20 سنة في الادارة القانونية، وهو ما يؤكد على ان هناك كفاءات من ذوي الاعاقة تحتاج الى تسليط الضوء عليهم وهو دور السلطة التشريعية والتنفيذية ووسائل الاعلام.

سعود الحمادة: «الصحة» في الكويت تعاني من غياب الرقابة والمحاسبة

سعود الحمادة

طالب مرشح الدائرة الخامسة سعود سلمان الحمادة بالإسراع في معالجة القضايا الصحية المختلفة في البلاد نظرا لما يعانيه قطاع الصحة من أزمة لم يستطع القياديون تلافيها حتى الآن، على الرغم من أن الدستور قد كفل لهم حقوقهم الصحية الكاملة من تأمين صحي واجتماعي، كما أنه نص على العناية بوسائل الوقاية وتوفير العلاج ضد الأوبئة، إلا أن هذه النصوص باتت حبرا على ورق، وأن ما نلمسه على أرض الواقع يوحي بغير ذلك مما أدى إلى سأم المواطن وإحساسه بالإحباط، فهناك الكثير من المشاكل الصحية لا تجد من يحاول حلها. وتساءل: كيف استطاعت دول مجاورة لنا حل هذه المشكلة، وهل يملكون عصا سحرية؟ وهل بالإمكان أن نستعيرها من جيراننا؟ وأكد الحمادة أن غياب الرقابة والمحاسبة على طواقم العمل في المراكز الصحية وقلة أعداد المشافي العامة بالنسبة لعدد السكان المتزايد وعدم الاهتمام بتجهيزها بالمعدات المتطورة والحديثة لتوفير ميزانية العلاج في الخارج للمواطنين، بالإضافة لعدم الاهتمام بالأطباء الكويتيين مما أدى لهجرة البعض منهم إلى دول مجاورة وعدم تبني اختصاصات طبية نادرة، واستقدام أطباء من خارج الكويت مما أدى إلى زعزعة الثقة بين المواطن والأطباء، في ظل ضعف حجم الإنفاق على الجانب الصحي من استيراد أجهزة متطورة وخبرات يمكن الاستفادة منها. وأضاف أنه في ظل هذه العراقيل لا بد من وضع الحلول الناجعة، مؤكدا ضرورة الاهتمام بالجانب العملي أكثر من النظري في الجامعات، بالإضافة إلى رصد ميزانية تغطي الأجور والحوافز التي من شأنها جذب الأطباء الكويتيين إلى المستشفيات الوطنية. وأشار الحمادة إلى ضرورة فتح مستشفيات تخصصية متنوعة في عدد من المناطق والمحافظات التي تشهد تكدسا سكانيا لا يتناسب مع عدد المشافي المتواجدة في هذه المنطقة، والسماح للحالات الطارئة بدخول أي مستشفى حتى لو كان توزعه الجغرافي ومكان سكنه مخالفا لمكان المستشفى، مستنكرا من يرى ضيرا في إشراك القطاع الخاص في بعض المشاريع وتشكيل لجان للرقابة المركزية الصحية والحث على العمل ومحاسبة المقصرين ومكافأة المتميزين وتدريب الخريجين على استخدام الأجهزة الطبية الحديثة التحقيق الاكتفاء الذاتي في خبراتنا الوطنية وتطوير أساليب الرقابة الصحية على المطاعم لضمان الجودة وللحفاظ على الصحة العامة.

زيادة المستشفيات وتوفير الكوادر الطبية المتميزة ضرورة ملحة

وشدد على أن التأمين الصحي لجميع المواطنين وزيادة المستشفيات الحكومية والخاصة تعد من أفضل الحلول لإصلاح الأوضاع الصحية في البلاد، لأن المواطن يعيش في دوامة وقلق من القصور الواضح والمحسوبية، ومن أهم تلك الامور المستشفيات الحكومية التي مع الأسف ضاع تطويرها تقنيا، وليبقى الوضع الصحي على حاله، علاوة على التلاعب في حالات العلاج في الخارج.

فمنذ الثمانينات الى يومنا هذا لم نر مستشفيات جديدة تواكب التزايد السكاني الذي ارتفع من مليون الى أكثر من ثلاثة ملايين ونصف ما بين مواطن ومقيم والغريب أن هناك زيادة وكثرة في المستشفيات الأهلية الخاصة يقابلها قصور شديد في المستشفيات الحكومية.

وقال الحمادة إن على الحكومة ان تدرس جديا إنشاء مدن طبية متكاملة ومتطورة لتوفر على المواطن عناء السفر والعلاج بالخارج كما توفر مبالغ طائلة على ميزانية الدولة من جراء السفر للعلاج في الخارج الذي أصبح يسمى «سياحة العلاج في الخارج» كما يجب العمل على توفير التأمين الصحي لجميع المواطنين، مع تشجيع القطاع الصحي الخاص على فتح المزيد من المستشفيات والمراكز الصحية وفق شروط ومواصفات عالمية، واستقدام تلك الجهات كوادر وخبرات صحية مؤهلة، فإذا كان تشخيص المرض هو نصف العلاج فلا بد أن يكون هذا الاهتمام عن طريق توفير الأطباء المتميزين في اختصاصاتهم وليس الذين يتدربون على المرضى ويكتسبون خبراتهم من الأخطاء التي يقعون فيها، كما هي الحال في بعض القطاعات الصحية الحكومية ويذهب ضحيتها الذين ائتمنوهم، كما لا بد من الاهتمام البالغ بتوفير الهيئة التمريضية في تلك المستشفيات والمراكز الصحية الخاصة والحكومية.

وأضاف الحمادة أن التأمين الصحي للمقيمين أحد الحلول المطروحة بحيث تتكفل شركات التأمين الصحي بعلاج المقيمين وتتفرغ وزارة الصحة لتطوير وإنشاء مبان جديدة تواكب التوسع العمراني والسكاني على السواء، لا سيما أن الجانب الفني في مستشفيات الحكومة أفضل من الخاصة، بدليل أن الحالات المستعصية والحرجة يتم تحويلها الى المشافي الحكومية مباشرة، لكن الاختلاف هو أن المستشفيات الخاصة تقدم «خدمات فندقية» لراحة المريض نفسيا. ولفت الحمادة إلى أن هناك خللا واضحا في وزارة الصحة سببه عدم وجود «إدارة» صحيحة لهذه المستشفيات والمراكز الصحية، إذ لا يعقل أن نأتي بطبيب جراح أو استشاري ونقلده منصب مدير مستشفى، لأننا بذلك حرمنا المريض من خبراته وحصرنا الطبيب في اختصاص إداري قد لا يفقه به شيئا.وعليه فإننا نحتاج الى إخصائيي إدارة للقيام بإدارة هذه المستشفيات وحتى لا تحدث خلافات بسبب تشابك الاختصاصات وتداخلها مثلما حدث في المستشفى الصدري الذي تأخر تطويره سنوات بسبب الخلاف على نوعية المعدات وتبادل الاتهامات بين الجهات المختلفة.